

Distr.: General
27 March 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد

التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد

موجز أعدته منسقة الجلسة

١ - في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة نقاش بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، المعنون: "التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد". وتولت إدارة النقاش كريستين لوف، نائبة رئيس اللجنة. وشارك في حلقة النقاش كل من كريسيباين غوالاوالا سيياند، كبير المستشارين لشؤون السياسات بمؤسسة إيباس



ملاوي؛ وأورسولا شيفر - برويس، رئيسة الشراكة العالمية للمياه؛ وراديك بالاكريشانان، المديرية التنفيذية لمركز القيادة العالمية النسائية في جامعة راتغرز؛ وفرجينيا غوميز، العضوة والمقررة في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وإيزابيل أورتيز، مديرة إدارة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية. وأسهم في المناقشة ممثلون عن الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والمجتمع المدني.

٢ - وحدد المشاركون في حلقة النقاش الحوارية للخبراء عددا من الإنجازات والتحديات والثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات، وسلطوا الضوء على منظورهم بشأن الأولويات التي يتعين مراعاتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأبرزت المناقشات أمثلة على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات التي تكتنف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات.

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما يكتنف ذلك من تحديات

٣ - أشار العديد من المشاركين إلى أنه قد أحرز تقدم في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات، وخاصة من حيث الأهداف المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي. وقد تحققت تلك الإنجازات بفضل الجهود المبذولة من قبيل جعل التعليم الابتدائي مجانيا لجميع الأطفال. وأشار المشاركون أيضا إلى أنه قد أحرز تقدم في مجالات لم ترصدها الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، من خلال اعتماد القوانين والسياسات التي تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وحقوق الإنسان لصالح النساء والفتيات، من قبيل القوانين المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، والمساواة بين المرأة والرجل، وزواج الأطفال، والقضاء على العنف الموجه ضد المرأة.

٤ - ومع ذلك، ما زالت هناك ثغرات كبيرة وتحديات جسيمة قائمة. وما زالت وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق العديد من الأهداف لصالح النساء والفتيات بطيئة بشكل غير مقبول. وأعرب المشاركون عن القلق من أن العديد من الأهداف التي لم تتحقق هي الأهداف الأكثر أهمية بالنسبة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسلط المشاركون الضوء أيضا على أن التقدم المحرز بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان بطيئا بسبب عدم الاتساق بين غايات الأهداف الإنمائية للألفية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، أشار بعض المشاركين إلى التحديات الخطيرة التي تكتنف بلوغ الهدف ذي الصلة بالوفيات النفاسية بسبب عدم وجود نهج شامل إزاء الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وأوضح مشاركون آخرون أنهم حققوا بعض الأهداف، ومع ذلك، فإن ذلك التقدم لم يترجم

إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المجالات الأخرى ولم يعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين.

٥ - ويتعلق أحد التحديات الرئيسية التي أثّرت في المناقشة بالأشكال المتعددة والمتشابكة للتمييز التي تواجهها المرأة. وقد أسهم عدم إيلاء الاهتمام لهذا التمييز المتعدد الأوجه في وجود ثغرات صارخة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح معظم الفئات المهمشة من النساء والفتيات. ويشمل هذا التمييز ضد المرأة الخيرات الخاصة لنساء الشعوب الأصلية والنساء الريفيات، والمسنات والفتيات، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء من الأقليات الجنسية. ولاحظ المشاركون أن أولئك النساء، وعلى الرغم من صعوبة الوصول إليهن في كثير من الأحيان من خلال السياسات والتدخلات البرنامجية، يظلمن كذلك بدور رئيسي في مجال التنمية، من خلال ما يقدمه من إسهامات بالغة الأهمية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٦ - وأقر العديد من المشاركين بأن تفشي عدم المساواة بين الجنسين يرتبط بعدم الاهتمام ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية بسياقات التمييز الأساسية في المجتمع، وبالقيود الهيكلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويشمل ذلك عدم تطبيق القوانين أو إنفاذها، والأعراف الاجتماعية التمييزية، وتفشي القوالب النمطية الجنسانية. وأشار المشاركون إلى أن ذلك الافتقار إلى الاهتمام بالأسباب الهيكلية قد يُعزى إلى أن اختيار مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية أفضى إلى نهج ضيقة الأفق في مجال السياسات العامة.

نهج قائم على حقوق الإنسان تجاه التنمية

٧ - اتفق العديد من المشاركين على أنه من الضروري توفر منظور لحقوق الإنسان، سواء للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات أو لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يسترشد الاهتمام بحقوق الإنسان للمرأة بالاتفاقات الدولية القائمة وأن يترسخ فيها، من قبيل منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى الرغم من وجود إعلانات وأهداف وغايات دولية، لا يمكن أن تتحقق التنمية الشاملة إذا انعدمت في البلدان الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة مسألتين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولا بد من أن يعمل الرجال والنساء معا على تحقيق تلك الأهداف، من خلال صياغة وتنفيذ السياسات التنموية والاقتصادية التي تحدث تغييراً في حياة المرأة.

٨ - وشدد المشاركون على ضرورة أن يستند الرصد والمساءلة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة إلى معايير حقوق الإنسان ومبادئها. وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الالتزام الفوري بعدم التمييز والمساواة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تتواءم مؤشرات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع أعمال تلك الحقوق. ويشمل ذلك ضرورة اتباع نهج متسق فيما يتعلق بمشاركة أصحاب الحقوق في جميع جوانب صنع القرار ومساءلة الجهات المسؤولة. وينبغي أن تسترشد عملية وضع السياسات أيضا بمبادئ حقوق الإنسان من قبيل استخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة وعدم التراجع عن الحقوق المكتسبة.

٩ - وأشار إلى أنه من الضروري ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان على جميع المستويات من أجل تحقيق تحول أساسي في حياة النساء والفتيات، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الوطني أو المحلي، وذلك على الرغم من أن حقوق الإنسان قد أصبحت إطارا معياريا عالميا. وينبغي على صانعي السياسات إدماج مبادئ حقوق الإنسان في جميع ما يقومون به من أعمال. ويُعدُّ تفعيل المؤسسات القانونية والمؤسسات المعنية بوضع السياسات العامة من العوامل الرئيسية لتطوير ثقافة حقوق الإنسان. ويجب أن تُنفذ القوانين التي تحمي حقوق الإنسان للمرأة والسياسات التي تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين بصورة شاملة على جميع المستويات.

تخصيص الموارد والميزنة المراعية للمنظور الجنساني والحماية الاجتماعية

١٠ - تحدّد سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الأنظمة النقدية وأنظمة القطاع المالي، البارامترات العريضة التي يمكن تعبئة الموارد في إطارها من أجل الإنفاق الاجتماعي العام. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان مساءلة الدول عن التزاماتها بتلك الأهداف، من الأهمية بمكان التركيز على تتبع الميزانيات وتوافر الموارد وتوزيعها لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولقد أثبتت الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بوصفها أداة هامة من الأدوات التي يمكن أن تنفذها جميع البلدان لكفالة الالتزام بتخصيص الموارد من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات.

١١ - ومن الضروري النظر لا في كيفية تخصيص الميزانيات فحسب بل أيضا في كيفية تعبئة الموارد، من خلال تقييم السياسات الضريبية والسياسات التجارية والسياسات المالية. وينبغي مساءلة الحكومات عن إدارة الموارد من أجل كفالة إنفاق الموارد والميزانيات المخصصة بفعالية. وفي الكثير من الأحيان، لا يُعزى عدم تناول الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية للمرأة بالضرورة إلى نقص الموارد بل إلى عدم تحديد الأولويات في مجال الموارد وتوزيعها المناسب. وبالإضافة إلى النظر في تخصيص الموارد المتاحة، من الأهمية بمكان النظر في تدير الموارد وإمكانية إحداث تغييرات في السياسات التي تدبرها.

١٢ - وعلى الرغم من أن توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية من الأدوات الأساسية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة للجميع، كثيرا ما لا يكفل صانعو السياسات أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولا يولونها الأولوية الكافية. وفي الوقت نفسه، ذكر عدة مشاركين أن الحماية الاجتماعية قد باتت استراتيجية رئيسية في العديد من البلدان من أجل تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدم العديد من الخبرات القطرية أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية من قبيل استحقاقات الأمومة، فضلا عن تعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وبوسع البلدان تبادل الدروس المستفادة فيما بينها، ومع المجتمع الدولي، للنهوض مستقبلا باستراتيجيات التنمية التي تعالج تقديم خدمات الحماية الاجتماعية الشاملة.

١٣ - ويؤثر سياق الاقتصاد الكلي تأثيرا كبيرا على السياسات المالية. ولقد تصدى العديد من البلدان لأزمة عام ٢٠٠٨ على الفور بوضع تدابير جديدة للحماية الاجتماعية أو تعزيز التدابير القائمة بالفعل لحماية السكان من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، بما في ذلك البطالة الجماعية وعدم استقرار الوظائف. ومع ذلك، فقد جرى عكس هذا الاتجاه منذ عام ٢٠١٠ باتخاذ تدابير تقشف في مختلف المناطق. وكثيرا ما يُترجم تقليص الإنفاق الاجتماعي نتيجة لتدابير التقشف إلى الحد من الفرص المتاحة للفئات الضعيفة من السكان فضلا عن التحول في عبء الرعاية من الاقتصاد المدفوع الأجر إلى الاقتصاد غير المدفوع الأجر الملقى بشكل غير متناسب على كاهل النساء والفتيات.

١٤ - ويخلف الاستثمار في البنية التحتية للحماية الاجتماعية آثارا طويلة الأجل على تحقيق الاستقرار في المجتمع والمساهمة في تنميته. ورأى المشاركون أنه ينبغي تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات على وجه الخصوص بدلا من تخفيضها، وذلك لحماية الفئات الضعيفة من السكان من أشد آثارها ضرراً. ويلزم إعمال الحق في الضمان الاجتماعي للجميع ولا سيما النساء اللواتي كثيرا ما يتحملن عبء العمل المأجور وغير المأجور على حد سواء في إعالة أسرهن المعيشية. وبالمثل، من الضروري مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات لكفالة تلبية الحماية الاجتماعية للاحتياجات الجنسانية الخاصة.

الافتقار إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والتركيز على جمع البيانات

١٥ - الإحصاءات الجنسانية ضرورية لتسترشد بها عملية وضع السياسات والمساءلة الجهات الفاعلة عن النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولقد بذلت جهود كبيرة نحو صياغة أطر القياس، بما في ذلك الأهداف والغايات والمؤشرات لرصد التقدم المحرز. ودعا المشاركون إلى التركيز على تجميع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وإنتاج الإحصاءات الجنسانية ليسترشد بها التخطيط السليم استنادا إلى التحليل الجنساني الملائم.

١٦ - وخطوط الأساس ضرورية أيضا لوضع أهداف محددة في سياق الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، اقترح المشاركون أن يعمل الإحصائيون الوطنيون مع المجتمع الدولي للإحصاءات لتشجيع على جمع البيانات المفصلة حسب نوع الجنس والبيانات ذات الصلة بنوع الجنس القابلة للمقارنة دوليا وذات الجودة. ويمكن أن يضطلع المجتمع المدني أيضا بدور رئيسي في الدعوة إلى اتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة في سياق وضع السياسات والمخصصات المالية الشاملة للجميع.

المرأة في حالات الأزمات والتراعات

١٧ - لاحظ المشاركون أن البيانات نادرة بوجه خاص في البلدان التي تعاني من التراعات والكوارث الطبيعية. وتواجه تلك البلدان تحديات جسيمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنظر إلى احتياجاتها الخاصة. ولذلك فقد تتطلب أهدافا تختلف عن المعايير المتفق عليها على الصعيد العالمي. وبالمثل، يمكن أن تستفيد البلدان في حالات التراع وما بعد التراع من مؤشرات خاصة بشأن المرأة والسلام والأمن تراعي واقعها على نحو أفضل وتتيح وضع سياسات محددة حسب السياق. وينبغي إدراج مسائل من قبيل العنف ومشاركة المرأة في حل التراعات في أطر التنمية واستراتيجيات التنمية الوطنية في المستقبل من أجل تلك الفئة المحددة من البلدان. ويعد جمع الإحصاءات الجنسانية في ذلك السياق أمرا بالغ الأهمية ويمكن أن يكون بمثابة أداة للدعوة من أجل توفير الحماية الاجتماعية حتى في حالات عدم الاستقرار حين تكون الموارد الوطنية محدودة.

١٨ - كما يتطلب التركيز المتزايد للمشردين وضحايا التراعات المزيد من التحليل. وعلى سبيل المثال، تكون النساء والفتيات المشردات أكثر عرضة للعنف وكثيرا ما يحرمن من حقهن في المشاركة في صنع القرار وفي المساعدة القانونية وإمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الجيدة والتعليم الجيد. وينبغي أن تؤخذ جميع تلك المسائل في الحسبان، وأن تدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الرغم من سياق طابعها الخاص.

هدف المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني القائم بذاته

١٩ - أعرب المشاركون عن دعم واسع النطاق لهدف المساواة بين الجنسين القائم بذاته في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفه عنصرا ضروريا لكفالة التنمية المستدامة. وينبغي لهدف المساواة بين الجنسين الجديد أن يعالج أوجه القصور التي تشوب إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الفشل في التصدي للعنف الموجه ضد المرأة، والصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، ووصول المرأة إلى الأصول، والمرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع، وعمل المرأة بأحر وبدون أجر. وأشار بعض المشاركين إلى أنه ينبغي للهدف القائم بذاته معالجة الأشكال الأساسية من التمييز وعدم المساواة التي تتعرض لها المرأة، في حين ينبغي أن تتماشى الأهداف والغايات مع السياق الوطني.

٢٠ - وبالإضافة إلى الهداف المتعلق بالمساواة بين الجنسين القائم بذاته، اتفق معظم المشاركين في المناقشة على أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من الأولويات الرئيسية. وينبغي إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين في كل مؤشر بالنسبة لكل من الأهداف. ومن شأن ذلك أن يعزز الإدماج المنهجي للمنظورات الجنسانية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي مواصلة الجهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار الأهداف الإنمائية للألفية من أجل كفالة تناول اعتبارات المساواة بين الجنسين في كل هدف وغاية.